

## تصدير

بقلم فضيلة الأستاذ/ محمد الصالح الصديق

كلمتان اثنتان لهما من السحر والتأثير على المشاعر والأحاسيس ما يصعب على القلم تصويره مهما أوتي من قدرة في البلاغة والفصاحة والبيان هما الحرية والديمقراطية، فقد لا تتسع مجلدات ضخام لعرض ما قاله الكتّاب والشعراء في التغني بمحاسنهما، وما قاله رجال الفكر في مفهومهما، وتحديد معالمهما، في هذا العصر الحديث، دع عنك ما قالوه في مختلف العصور الغابرة !!

وإذا كان الأحرار في كل الشعوب المستعمرة قد تغنوا بالحرية في أشعارهم وأناشيدهم، وحفروا حروفها في قلوبهم فإن أحرار الشعب الجزائري أكثرهم تغنيا بالحرية، ومحمّدا لها وتلهفا إليها لطول ليل الاستعمار، وشدة ظلامه، فكم من وطني مكبل في السجن مزق الحديد يديه ورجليه لأنه تغنى بالحرية، وكم من وطني صادق الوطنية عذب حتى لفظ أنفاسه الأخيرة وعلى شفته بسمه الرضى لأنه هتف بحياة الجزائر وحريتها !!

وهذا زعيم الجزائر الروحي وإمامها المصلح الإمام عبد الحميد ابن باديس يرى الشعب الفرنسي يحتفل بذكرى 14 يوليو سنة 1993 الذي انكسر فيه حصن باستيل وانتهى به عهد الظلم والاستبداد وبدأ عهد الحرية والمساواة، فتثور في أعماقه دفائن الأسي، وتميج أحاسيسه وعواطفه، ويهفو قلبه إلى الحرية في لهفة الظامئ، وتحرق المشتاق فيصعد زفرات حرى، تتلظى بين شفثيه فإذا هي هذه الكلمات الواهة "إننا هنا نحتفل بالحرية، ونفرح مع الأحرار وإن لم نكن نلنا من تلك الحرية حظنا، والمسجون الشريف يفرح بحرية الناس وإن كان هو سجيناً !"

ثم تساءل الإمام وهو يتطلع إلى الفجر وراء الأفق المظلم ويقول: "فهل نحتفل بيوم الحرية في المستقبل ونحن أحرار؟. تلك هي الحرية الغالية التي لا تتحقق إلا على جسر من الأشلاء، وفي بحر من الدموع والدماء !!

أما الديمقراطية فهي الأخرى غالية لا تنال إلا بجهاد فكري طويل قد تتخلله مناوشات ومشاغبات وفنن كقطع الليل، وكم ممن سجنوا وعذبوا في سبيلها، وكم تلهفت القلوب شوقاً إليها، وكم سبحت النفوس في فيض من الشعور بالحياة العزيزة الكريمة في أحضانها، وكم برح الشوق برجال

ونساء إليها ثم ماتوا وفي قلوبهم حرقة وفي نفوسهم حسرة، وفي عيونهم  
دمعة، حيث لم يتمتعوا بنعيم الديمقراطية ولم يتفأوا ظلها الوارف يوما.

وكم قالوا في الديمقراطية، وكم كتبوا !!

إن كل من قال عن الديمقراطية أو كتب فيها، قديما أو حديثا قال  
إنها عدل، وإنصاف، وبر، وإحسان، ورحمة بالضعيف، وسمو بالإنسان إلى  
مستواه الحقيقي وتجرد من الأنانية والأثرة والكبرياء !!

ومعنى الديمقراطية.. بإيجاز حسب آرائهم وأقوالهم حياة تشبه الخيلة

في الجنة، لا غول فيها ولا تأثيم، ولا يصدع أهلها عنها ولا يتزفون !!

تلك هي الحرية والديمقراطية: الكلمتان الخفيفتان على اللسان،

الثقلتان في الميزان !!. إنهما في عالم الفكر والتخيل والتصوير والحلم جنتان

لا أسعد ممن يعيش في أحضانهما أو هل هما كذلك في الواقع المحسوس ؟

أجل إنهما نعمتان عظيمتان، ولكن لمن أدرك حقيقتهما، وفهم

طبيعتهما، وهما نفسا وأخلاقا لمتطلبتهما، وما تتقاضيان من جهود

وتضحيات من أجل أن تظلا على الجادة من غير أن تنحرفا أو تتعدا عن

أهدافهما !!

فإذا كان الشعب قد بلغ من النضج والوعي مستوى يهيئه لممارسة

الحرية أو الديمقراطية بأن فهمهما جهادا وتضحية، ومساواة في الحقوق

والواجبات، ومشاركة في الغنم والغرم، والمنحة والمنحة، فهما نعمتان، أما إذا كان الشعب ليس في هذا المستوى، بأن فهم الحرية والديمقراطية إخلادا إلى الراحة، وتنعم باللذات، وتنافسوا في الحكم والقيادة والزعامة، وانطلاق كل واحد وراء هواه ونزوعه، فإن الحرية أو الديمقراطية عندئذ تكون وبلا على أهلها وخطرا دون خطر الاستعمار وخطر الحكم الفردي !!

وهذا المصير السيئ الذي اتحدت إليه الجزائر لا يدل إلا على شيء واحد هو أن الشعب الجزائري انتصر في حربه ضد العدو الخارجي رغم قوته الطاغية التي لا تقاوم لولا بطولة هذا الشعب ووحدته وتضحياته، ولكنه انهزم عندما أصبحت الحرب بينه وبين نفسه، بينه وبين هواه، وأصبح نجاحه أو خسارته مرهونا بالطبيعة والكيفية التي يمارس بها هذه الحرية، وبمستوى إدراكه لمعنى الحرية !!

قد يقال أن الحكام هم الذين لم يكونوا في المستوى القيادي، حتى قادوا الشعب إلى هذا المصير السيئ العفن، والحكام ليسوا من هذا الشعب ؟ دعنا من الحرية ولنركز قليلا في الديمقراطية التي أصبحت الآن في الجزائر أنشودة على ألسنة الناس جميعا، ومهوى قلوبهم ومشاعرهم !!

إن النهضة الصحيحة الواعية نحو الديمقراطية معناها غافل أحس وجوده، وخامل فهم نفسه، وجاهل عرف حقه، وضال وجد نفسه،

ومحطى أدرك الصواب، والحياة إذ ذاك كحياة طبيعية فعالة، ومقدمة إيجابية للرخاء والازدهار، والحياة إذ ذاك تسري في مختلف أفراد الشعب الناهض كما تسري الحياة أيام الربيع في النباتات المنبثثة بقوة وفعالية نحو الوجود ونحو الحياة !!

والديمقراطية في هذه الحال نعمة على الشعب لأنه تأهل لها، وصار جديرا بما وهي لائقة به: "ليست العبرة بما يتناوله الإنسان من ألوان الطعام وإنما العبرة بما يتمثله جسمه منها" (الهلال ج 9 س 31 يونيو 1923).

وهذه نظرية صحيحة، وحقيقة خطيرة، فالكثير من دعاة الديمقراطية في مختلف الأمم والشعوب يغفلون هذه الحقيقة وينسون — أو يتناسون — خطورتها، ويلحون في طلب نظم وقوانين هي جميلة من حيث هي تصورات ونظريات وأحلام ولكنها عند التجربة والتطبيق يصعب تحقيقها ونقلها إلى الحياة المعيشة كما يجب !!

ومن هنا نلاحظ في أسى ومرارة أن الديمقراطية حلم الناس جميعا وأغبيتهم المفضلة ولكنها لا وجود لها في العالم إلا بين الأقوياء أما الضعفاء فهم على الدوام ضعفاء، عبيد الأقوياء وخدمتهم، ولا يشعرون بشيء يدعى الديمقراطية إلا فيما يسمعون عنها في خطب الحكام والزعماء !

فأين الديمقراطية في العالم ؟

أهي ديمقراطية أمريكا التي تمون إسرائيل وتمدها بكل وسائل الحياة لتسفك دماء المسلمين في فلسطين؟ أم هي ديمقراطية فرنسا التي جثمت على الجزائر قرنا وربع قرن، وأذاقتها ألوانا من العذاب المهين، ثم ما تزال تتدخل في شؤونها حتى وهي حرة مستقلة!

وهل من الديمقراطية هذه المذابح والمجازر التي تقام هنا وهناك في مختلف أرجاء العالم، وهذه الجماعات الرهيبة التي تفترس الفقراء المعوزين، والضعاف المنكوبين في كل أنحاء المعمورة، وهذا التمييز العنصري الذي مافتيء يرفع قوما ويضع آخرين؟

ويتسع المجال، ويمتد الحبل، إذا نحن تبعنا الديمقراطية عند الدول الغربية والشرقية على أن التجارب التاريخية أثبتت أن الباطل — وهو كل ما لا يرتضيه العقل، ولا يتفق والحياة الطبيعية وسنن الوجود — لا تستقر أقدامه إلا حينما يغفل عنه أنصار الحق، ويستسلمون للضعف ويرضخون للهوى، أما عندما تنسى الأغراض والمصالح الشخصية وتكتل الجهود وتوحد الصفوف فإن الباطل لا بد أن ينهزم ويندحر أمام الكتائب المؤمنة الصامدة!

والجزائر أصيلة المعدن، غنية بكتائب الإيمان، التي ستعمل بكل جهد وإخلاص لتخرج بالجزائر من محنتها مرفوعة الرأس، قوية الإرادة، حتى

تمارس حريتها وديمقراطيتها على أحسن وجه، وتضع في السلم معجزات  
كما صنعتها في حرب التحرير الخالدة.

ورغم كل ما قدمناه عن مخاطر الديمقراطية وأنها محصورة في الأقوياء  
والأغنياء، يجب على أهل الفكر والقلم أن يظلوا مع الديمقراطية يجلون  
حقيقتها، ويصححون مفاهيمها، ويرفعون الناس إلى آفاقها البعيدة المشرقة،  
ويوقظون الضمائر حتى تكون الحارس الرقيب على الحركة والسلوك !

ومادامت هناك نفوس صحيحة لم تصب بمرض، ولم تلوث بوسخ،  
وهي متعطشة إلى العدل والإنصاف والإخاء والمساواة مع ما يشاهد من  
التقدم العلمي، الحضاري، فلا يستبعد أن تصبح الديمقراطية حقيقة لا حلمك  
وواقعا لا سرايا، وظلا وارفًا تنفيوه الإنسانية التي أوشكت أن تياس من  
الحياة، وترى أن بطن الأرض خير لها من ظهرها !!

وصاحب هذا الكتاب الأستاذ/عبد القادر رزيق المعادمي ممن  
يهتمون بقضايا الساعة، ويواكبون تطوراتها وتحولاتها على ساحات الحياة،  
ويشدهم إليها ما يقال عنها من دعاة التقدم والتطور، أو من دعاة الرجعية  
والتأخر، وقد سبق له أن خاض هذا الميدان، في تجارب مختلفة وكان رائده  
فيها خدمة الحقيقة، والسعي وراء الأوفق الأنسب، وكانت له في هذا المجال  
كتب لم يطل وقوفها على أبواب دور النشر والمطابع.

وأذكر أننا كنا منذ أيام خلت في مكتبي بالمتزل نتحدث عن قضايا الساعة، ثم وقفنا طويلا عند البشرية اليوم وهي مسوقة بقوة في تيار هائل، هو تيار الديمقراطية، هذا التيار الذي ما برح يقوى ويتضخم جارفا كل ما يعترضه في طريقه، فلم يبق شعب من شعوب الأرض لم يهف إليها، ولم يتطلع في تحرق إلى حياة قوامها العدل والإخاء والمساواة، وكل وسائل نفسه: أتظل الحياة هكذا دائما في اضطراب وممايز؟ أليس لهذا الليل المظلم الطويل من فجر؟

إن الله تعالى يريد أن تكون هذه الحياة حقا مشاعا لسائر الناس، لا يختص به قوم دون قوم، ولا أمة دون أمة، فلم هذا التطرف وهذا الإجحاف وهذا التمييز؟

شعرت وأنا مع هذا المؤلف في مناقشة الديمقراطية، أنه يوجه فكره إلى الهدف، ويجمع نوازه وميوله لمعالجة الموضوع بما يترصد له من معان وملكات وأفكار !!

وهذه ظاهرة إيجابية في المؤلف يجب تسجيلها وهي أنه لم يكذب انتهى من هذه المناقشة عن الديمقراطية، في جلسته معي حتى بدأ يفكر جديا في إعداد كتاب عنها، ثم مازال هذا التفكير يلح عليه ويأخذ مجراه الجدي

والعملي في حياته الفكرية حتى وجد نفسه في ركاب من المراجع يبحث عن أهم الطرق، وأجدى الوسائل لمعالجة هذا الموضوع الخطير الشائك ! ولم تمض إلا فترة قصيرة حتى أعلمني أنه قد قطع شوطا هاما في الكتابة، وأنه عما قريب سينجزه ويفكر في طبعه !!

وقد أنجز في وقت قصير كما خطط له وأراد، وأبدى لي رغبته في تقديمه، وقبلت هذا الشرف رغم أن كتابه الأخير (الإعلام والمستقبل : أفكار ورؤى) كان بقلمى تقديمه، مما يجعل اعتذاري له مقبولا لو اعتذرت، ولكني رأيت أن الاستجابة لرغبته نوع من التقدير لمجهوده، واعتراف له بجهاده الفكري والقلمي !!

أنه قد أنجز هذا الكتاب في وقت قصير رغم الوظيفة وتكاليفها وتضييقاتها، ورغم العائلة ومتطلباتها ومسؤولياتها، إنها الهمة التي لا تقف أمامها الحواجز والعقبات، والأمل الطموح الذي يعج في الدم، ويشرق في القلب، ويشمخ إلى الذروة !!

وهذا درس لأولئك الذين يأملون ويخططون، ثم هم لا ينجزون ولا يحققون، بل إنهم لا يكادون يعزمون على أمر في ثورة جامحة من الحماسة وفي فورة من التصميم والإصرار حتى يصيبهم الفشل فتبخر الإرادة، وتلاشى العزيمة، فكأنهم ما أرادوا وما عزموا !!

وبقدر ما فنيء المؤلف على هذا الإنجاز القيم، وفي هذه الظروف العصبية التي تمر بها الجزائر، والتي تصاب فيها العقول بشيء من القلق والاضطراب نرثي لأولئك الذين يأملون ولا يحققون، ويخططون ولا ينفذون، ويقولون ولا يفعلون، ونتمس في آذانهم بهذه المناسبة: أن الحياة تطرح من حسابها كل من لا يشعرون بدوران الفلك، ولا يفتن لحركات العالم، ولا يضيف بجهد الفكري أو العضلي ما يدل على وجوده فوق هذه الأرض !!

أما مفتاح هذا الكتاب، ودليل القارئ فيه ووثيقة مروره من باب إلى باب، وفي تجواله في مروج ومباهج ومرا بعه، فهو قول الله تعالى: ((وأمرهم شورى بينهم))، وكلمتا المصلحين الثائرين: الأفغاني والكواكبي !!

ولم يبق بعد هذا — قارئ الكرم — إلا أن أتمنى لك رحلة ممتعة مفيدة مع هذا الكتاب .

**محمد العالم الصديق**

## بين يدي الكتاب

بقلم الأستاذ/علي بن غانم المحامي المعتمد لدى المحكمة العليا  
والأستاذ بكلية الحقوق والعلوم الإدارية بجامعة الجزائر

طلب مني زميلي في الدراسة الأخ الكريم الأستاذ عبد القادر رزيق المخادمي أن أكتب افتتاحية أو تقديمًا لكتابه الذي سينشر قريبًا — إن شاء الله — تحت عنوان "آخر الدواء ..... الديمقراطية". فحاولت أن يعقبني من هذه المهمة التي شرفني بها ، ووضعني فوق المستوى الثقافي والعلمي الذي يهينني لتقدم كتاب له وهو صاحب كتب عديدة منشورة لها مكانتها العلمية المرموقة بما أتاه الله من ثقافة واسعة ، ومنهج علمي قائم على التحليل والقدرة على التبسيط، ولكن حسن ظنه بي جعله يصر على رغبته والأستاذ المؤلف قد اكتسب خلال مشواره الطويل كصحفي قدير تجربة واسعة رائدة في هذا الميدان؛ واستعان في طلبه هذا بأستاذ جليل تعلمنا عنه منذ صبا ولا نزال نتعلم عنه ، ونستهدي به كلما اتابتنا حيرة ، أو أحسنا بضعف أو يأس يداهنا، فنجد فيه نعم الأستاذ المرشد والطبيب الحكيم حفظه الله ورعاه . مما جعلني أقدم على تحقيق هذه الرغبة مكفيا بصورة وجيزة لكتاب الأستاذ عبد القادر رزيق المخادمي تحت عنوان

وعمضون فلسفي واجتماعي وسياسي شغل الفكر البشري منذ غابر العصور. وقد يبقى مادام الإنسان على هذه الأرض من أهم المسائل التي شغلت وتشغل الفكر البشري بمختلف طبقاته من العامة كانت أو من الخاصة .

إن الأستاذ عبد القادر رزيق المخادمي قد عالج في كتابه "آخر الدواء ..... الديمقراطية" الديمقراطية باعتبارها الصيغة الأنسب لنظام الحكم حيث يحكم الشعب نفسه بنفسه ولصالحه . وقد قام بدراسة الديمقراطية دراسة قائمة على الجمع بين الجانب النظري والأكاديمي ، والجانب العملي مع تقدم وصف وتحليل لمجتمعات عدة ، ابتداء بالمجتمع الجزائري ، فالعربي ، ثم الغربي .

وقد بين المفاهيم المتنوعة لعبارة الديمقراطية ، منتقلا إلى المبادئ التي تقوم عليها دون أن ينسى الأهداف الكبرى التي تسعى الديمقراطية إلى تحقيقها . كما عالج بأسلوب ومنهج الدارس الباحث الصور التطبيقية للديمقراطية مع تبيان مزاياها والأخطار التي يمكن أن تترتب نتيجة الانحراف في استعمالها .

وتوصل المؤلف إلى إزالة الغموض عن مفهوم الديمقراطية ، ورفع الخطأ الذي وقع فيه الكثير ممن ظن أن الديمقراطية تعني الإباحية ، أو العلمانية ، أو

أن الإنسان يفعل ما يشاء دون حد يحترمه، أو واجب يقوم به ، أو مسؤولية تترتب عنه ويسأل عنها.

فالديمقراطية بمفهومها الحقيقي كما قدمها الكاتب هو ذلك النظام الذي يشترك ويساهم فيه كل أفراد المجتمع باعتبارهم مواطنين متساوين في الحقوق والواجبات ، ولهم نفس المكانة في المجتمع حيث يعترف بها كل فرد للآخر دون تمييز أو إقصاء في إدارة وتسيير الشؤون العامة على مختلف المستويات عن طريق الميكانيزمات الخاصة بالديمقراطية.

وفي ظل هذا النظام يقل الفرق والتمايز بين الحاكم والمحكوم ، لأن الأخير مصدر السيادة ، والأول يستمد شرعيته من الشعب مانح السيادة. وبذلك يتوفر في كل منهما صفة الحاكم والمحكوم، ويسود التعاون في المجتمع . كما تزول عوامل النزاع والتنازع. ويتسم المجتمع بالإستقرارية والرضا الجماعي مما يمكن من انتقاء الحلول المثلى للمجتمع وإسناد المسؤوليات لأهل الكفاءة والدراية والتزاهة وفي ذلك خير البلاد والعباد .

والجدير بالإشارة أن المؤلف قد بين بجلاء أن الديمقراطية هي نموذج للحكم ، لا علاقة لها بالأيدولوجية. وأن الإسلام قد تبنى هذا النظام مع خصوصية الإسلام بصريح الآيات القرآنية والأحاديث النبوية . وهذا التبيان

والتوضيح من شأنهما إقناع من يتهم الإسلام بأنه مناقض للديمقراطية ،  
 وإقناع من يتهم الديمقراطية بأنها معادية ومتناقضة مع الإسلام.

فالحق أن هناك قاعدة مشتركة بينهما من حيث إشراك الشعب في إدارة  
الحكم والاعتراف بالحريات التي هي من خصائص الديمقراطية وروح  
الإسلام .

وخاتمة القول أن كتاب الأستاذ عبد القادر رزيق المخادمي — الذي  
شرفنا بتقديمه — يعد مبادرة جديرة بالتنويه والتقدير في نشر الثقافة  
الديمقراطية في المجتمع الجزائري بوجه خاص، والمجتمع العربي بوجه عام.  
ونجاح الديمقراطية يحتاج إلى فهمها ، والإمام بمختلف جوانبها ، حتى تعطى  
النتائج الإيجابية . لأن الإنسان عدو لما جهل . وإذا كانت الديمقراطية هي  
الدواء الناجع كما سماه المؤلف . فيجب معرفة هذا الدواء ، وتناوله بالكيفية  
المناسبة ، وبالجرعات الملائمة دون إفراط ولا تفريط . فعذو الديمقراطية هو  
الجهل الذي يجب القضاء عليه . وركيزة الديمقراطية هي العدل ، وتأطير

العدل يتم بالقوانين المناسبة ، والمؤسسات الفعالة ، ونشر روح المواطنة التي تحفظ الكرامة للمواطن ، وتشعره بالاعتزاز لانتمائه إلى وطنه بكل مقوماته. إنه كتاب جدير بالقراءة . نتمنى أن يعم نفعه العام والخاص.

**علي بن غانم**

الجزائر (بئر مراد رابح)

## المقدمة

قبل عن الديمقراطية الكثير ... والديمقراطية أضحت مرادفا لحقوق الإنسان وحرياته الأساسية. وبقدر ما تبدو هذه الحقوق والحريات مكبوتة أو مسلوقة أو معدومة بقدر ما تشتد الحاجة الكيانية إلى الديمقراطية. وهي تتمحور في حدها الأدنى حول اعتبار الإنسان قيمة في ذاته وحقه — فرد أو جماعة في التعبير عن رأيه، وفي المشاركة في صنع القرار السياسي والاقتصادي والاجتماعي من أجل تحقيق تقدمه وسعادته ونهضة الوطن ورقية.

لقد ملأ علماء السياسة ورجالها والباحثين — عبر رحلة الزمن — آلاف البحوث والتحليل حول ماهية الديمقراطية وخصائصها والحديث عنها بإسهاب ابتداء من أفلاطون وفلاسفة اليونان ... ومرورا بفلاسفة الثورات الأمريكية والفرنسية والبلشفية وقادقرا، من أمثال روسو ومونتسكيو وفولتير في فرنسا، ولوك وهوبز في إنجلترا، وجفرسون وماديسون في أمريكا، ومنظري "الديمقراطية الشعبية" في الإتحاد السوفياتي وكثير من الدول الاشتراكية ... وانتهاء بالعلماء المعاصرين الذين أضافوا بدورهم إلى الأقدمين فنونا في التحليل والتركيب لا تعدو أن تكون وسائل

للبحث، وضمانات لدقة المنهج المتبع فيه، دون أن تغير جوهره أو تضيف  
جديدا إلى موضوعه.

ويلاحظ أيضا، أن مفكري النهضة ورواد الإصلاح العرب، قد  
اعجبوا بالظاهرة الديمقراطية الغربية التي تقوم على أساس ما يسمى  
"بالقانون الطبيعي"<sup>1</sup> ... بعد أن قارنوها بأحوال مجتمعاتهم الإسلامية التي  
ابتعدت عن الحكم بمبدأ الشورى، والتفرد بالسلطة، والتعسف في استعمال  
الحق وما ترتب عن ذلك من ظلم وجور طاغيين، خاصة أن مبادئ المساواة  
والحرية والعدالة وحكم القانون، لا تتناقض مع جوهر الشريعة الإسلامية،  
وهكذا، كان استجلاؤهم منهج الغرب في الحكم وتأصيله إسلاميا، على  
أساس مبادئ الشورى في الإسلام، وبالتالي، فتعاطيهم الديمقراطية الغربية  
كان يتسم بالإيجابية، وكان شعار أولئك الرواد لماذا تخلف العرب

---

<sup>1</sup> تعود فكرة "القانون الطبيعي" إلى إحدى المدارس الفلسفية في بلاد الإغريق، وهي "مدرسة  
الرواقين" التي أوجدت مبدأ المساواة التامة بين الأفراد نتيجة حضورهم لقانون واحد هو "القانون  
الطبيعي" الذي يعمل على اتحاد جميع الأفراد في "مدينة العالم" وفي ظل هذه العائلة الكبيرة يسير  
جميع الأفراد إخوة متساوين، ويحاول كل منهم أن ينسق حياته الخاصة تنسيقا يساير ذلك  
"القانون الخالد الذي لا يتسنى له تعديله، لأنه أسمى من رغبات الإنسان.

انظر: جورج هـ . سباين، "تطور الفكر السياسي"، ترجمة: حسين جلال العروسي،

مراجعة وتقديم: د. فتح الله الخطيب، (القاهرة: دار المعارف، 1964)، ج2، ص220 - 221

والمسلمون وتقدم غيرهم؟! "شكيب أرسلان"، (حاضر العالم الإسلامي، بيروت، دار الفكر ط 4 1973)

وبفضل فضيلة الديمقراطية تغيرت تجاوزات النظم الحاكمة التي كانت، في السابق، تتجاهل في أحيان كثيرة المطالب الديمقراطية الداخلية فلا تعيرها أي انتباه، بل كانت تقوم بممارسات تعسفية حتى الإقدام على ممارسة جميع أنواع الانتهاك، للحقوق المدنية والسياسية للمواطنين دون أن تخشى الاحتجاج الدولي. واطمأنت طويلا إلى صمت الحكومات الغربية التي مارست معها لعبة شد الحبل في التواطؤ، المعلن والخفي، بتعلة مواجهة الشيوعية واستئصال قواها المحلية — وقتها — أما اليوم، فيبدو أن هذه المرحلة من الراحة الدولية الممنوحة قد انقضت عهدها، إذ باتت الدول الكبرى مجبرة إلى فتح الديمقراطية وحقوق الإنسان في بلدان العالم الثالث بما فيها وطننا العربي، تحت وطأة ضغط رأيها العام ومنظمات حقوق الإنسان فيها، وتحت ضغط المؤسسات العالمية.

وقد أثمر نضال وضغط الرأي العام ومنظمات حقوق الإنسان في بعض البلدان العربية خاصة الجزائر أثمر نتائج مادية مؤكدة من جنس إجراءات تحسين أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان، ولم يتوافر ذلك إلا بسبب توافر سندان خارجي لمطرقته، وليس ذلك السندان سوى الظرفية

العالية الجديدة التي نشأت منذ انطلاق برنامج البيروسترويكا السوفياتي، وما كان له من تداعيات على الصعيد الكوني، من أقصاه إلى أدناه، لتفرض على النظام العربي الإفراج عن الحد الأدنى من المطالب الديمقراطية.

ومن الناقل القول، أن تطور الأداء الديمقراطي ولو بشكل نسبي كجنوح معظم مؤسسات الإقراض المالي العالية إلى فرض شروط سياسية على الدول العربية لقاء حصولها على قروض، وفي قائمة تلك الشروط تحسين أوضاع الحريات العامة وحقوق الإنسان بوصفها ضمانة ضرورية لها، وبالتالي، لم يعد يسمح لأي نظام سياسي بأن يتفاوض بحرية على إعادة جدولة ديونه، أو قصد الحصول على قروض جديدة، إلا على شروط واقفة، وهي الرضوخ إلى الشروط السياسية التي تفتح إمكانيات ما من إمكانيات تحقيق الانتقال الديمقراطي.

الديمقراطية في الوطن العربي، تطورتا لا تزال محدودة، والخط البياني للتعددية التنظيمية لا يزال مقيدا، والإنفراج نسبيا في مجال الحقوق والحريات العامة. ولهذا الاتجاه ما يبرره نظرا إلى الأوضاع المتردية للحركة الشعبية في بلادنا العربية، وأحيينا أم كرهنا الطريق لا يزال شاقا نحو الديمقراطية، والدعوة إلى هذه الأخيرة قضية نخب لا قضية جماهيرية.

حاضرنا مليء بألغام شديدة الانفجار، حيث هناك من يرفع راية التناقض الأبدي بين شورى الإسلام وديمقراطية العصر، وثمة من يرى الأخذ بأفكار الحدائث والاستفادة من النظم الغربية كفرا وإلحادا، ودعاة الرأي الثاني يضعون العقبات أمام التقدم الحقيقي لبلادنا، ويضعونها على شكل ألغام فكرية وسياسية، ودينية وأخلاقية، اقتصادية واجتماعية، وبالتالي، يرفضون الديمقراطية لأن فيها خطرا حقيقيا على مناصبهم ومراكزهم ومصالحهم الاقتصادية.

وهكذا جاءت صدمة الديمقراطية، والتناقض معها مرة باسم الإسلام ومرة أخرى باسم الأمن، ومرة أخرى باسم الدين، ومرة أخرى باسم الوطن. وإذا تم الاتفاق على الهدف القومي العام جاز لكل منا الاختلاف حول الاجتهادات والأساليب، طالما ارتضينا الديمقراطية، وقبلنا بتعددية مراكز الرأي وحرية الفكر، الأمر الذي يعني ألا تخوين ولا اتهام مسبقا، فالكل وطني، والكل له حق الاجتهاد. ومن هنا تظهر ضرورة التوقف عند مركز دائرة الالتقاء بين الحكم والمعارضة وحتى لا نكون أسرى شبك الفرقة والاختلاف.

إن الديمقراطية لا تعني اغتصاب حقوق المجتمع، ولا تعني السلبية والإهمال والتسيّب، والفهم المغلوط للديمقراطية هو الذي شجع على سقوط قيم الشرف والأمانة، وقيم العمل الذهني واليدوي، وصعود قيم السلب والنهب، فإذا بمقياس الزمان الشائع الآن هو الثراء، حتى لو كان مجهول المصدر. وتبقى فضيلة الحوار الديمقراطي المتكافئ صمام الأمان في مواجهة تحديات المستقبل.

**والله تعالى من وراء القصد وهو يهدي إلى سواء السبيل.**

عبد القادر رزيق المخادمي

الجزائر (باغش جراح)